

جَامِعَةُ بَرزَيْتِ  
بِرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



## مؤتمر: "ما بعد المواجهة: المستقبل الفلسطيني إلى أين؟"

عقد معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت مؤتمرا بعنوان "ما بعد المواجهة: المستقبل الفلسطيني إلى أين؟" وذلك أيام 7 - 10 حزيران/ يونيو 2021، عبر منصة "زووم" الإلكترونية، وقام المعهد ببحث وقائع الجلسات على صفحته بموقع "الفيسبوك" مباشرة تتيح مشاهدتها بصورة حيّة. ويأتي هذا المؤتمر في الذكرى العشرين لوفاة الدكتور إبراهيم أبو لغد، وللتعقيب والنقاش حول الأحداث والتطورات الفلسطينية الأخيرة التي جرت في أيار/ مايو 2021.

افتتح الدكتور علي الجرباوي، مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، المؤتمر مُرحباً بالضيوف المشاركين وبالجمهور المشاهدين. وأكد مدير المعهد أن هذا المؤتمر، والذي يأتي انعقاده في الذكرى العشرين لرحيل الدكتور إبراهيم أبو لغد، كما وفي ذكرى نكسة عام 1967، وبعيد الهبة في القدس وباقي أرجاء فلسطين، والمواجهة العسكرية بين قطاع غزة وإسرائيل، يُركّز على الشأن الفلسطيني، ويحاول تقديم استشراف للمستقبل، من خلال فحص الخيارات المتاحة للفلسطينيين، وإمكانات تحقيقها، وذلك لبلورة استراتيجية فلسطينية فاعلة.

كما وقام السيد ستيفن هوفنر، مدير مؤسسة كونراد أديناور، الشريك الاستراتيجي للمعهد، بتقديم كلمة افتتاحية وترحيبية بالحضور، منوها بعمق العلاقة التي تربط المؤسسة بالمعهد، ومؤكدا على أهمية عقد هذا المؤتمر، وحيوية ما يتطرق إليه من موضوع، وخصوصا في هذا الوقت بالذات.

عُقد المؤتمر على مدى أربعة أيام، بواقع جلسة واحدة كل يوم. تمحورت الجلسة الأولى حول فحص العوامل الخارجية المؤثرة في القرار الفلسطيني، بينما تركّ اهتمام الجلسة الثانية على ما يواجهه الفلسطينيون من تحديات داخلية. أما الجلسة الثالثة فكانت مخصصة للبحث في الخيارات المختلفة أمام الفلسطينيين، في حين جاءت الجلسة الختامية على شكل طاولة حوارية لاستخلاص النتائج والإجابة على سؤال: ما العمل؟

### الجلسة الأولى: البنية الخارجية

كانت المداخلة الأولى للدكتورة هنيده غانم، مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، وقدّمت فيها ورقة بعنوان "التحولات الداخلية في إسرائيل وعلاقتها بالأحداث الفلسطينية الأخيرة (هبة أيار)"، وحللت بمنهجية سوسيولوجية، حيث أعادت الهبة الأخيرة الشعب الفلسطيني للطابع السياسي، كمجموعة واحدة قومية تتفاعل فيما بينها، وتُشكل جماعة واحدة قادرة أن تتحرك في وقت واحد، دون أن يُقصد بذلك تشاركها ببرنامج سياسي واحد؛ وإنما تشكلها لوحدة تجمعها فلسطين. فمشاركة الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، وتفاعلهم بالأحداث (خلال الهبة) قد تجاوزت خارطة التقسيمات السياسية التي رسمتها علاقات القوى والمصالح الإسرائيلية، ومجاورة لمفاهيم الأحزاب والقوى الفلسطينية ورؤاهم للحدث.

وعلى سبيل المثال، أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي للأفراد الفلسطينيين إعادة التشكل ضمن حيز فلسطيني "افتراضي"، لا يحكمه "الاقتصاد السياسي الفلسطيني المجزئ". فهبة أيار قد ارتبطت بعقدة الصراع الأساسية على الأرض والمكان، وأعدت تعريفه كصراعٍ عليهما، وتكشفت إسرائيل بمشروعها الديني واليميني والاستيطاني. كما أن هذه الهبة وضعت ضمن سياقه التاريخي الممتد لأكثر من قرنٍ مرّ فيه الصراع بتحوّلاتٍ هامة. قدّم المداخلة الثانية الأستاذ عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمّان. وجاءت بعنوان "البعد الإقليمي للمستقبل الفلسطيني"، وقد وجد فيها أن العالم العربي كاد أن يهيمن عليه في السنوات العشر الأخيرة (الربيع العربي) أحد المحاور المتصارعة عليه عبر تحوير صراعاته العربية - العربية لطابعه الخاص. وهي محاور في بُناها عربية، ولكن قيادتها من خارج العالم العربي. وهي: المحور الأول هو التركي القطري، والثاني يتبع لإيران، أما الثالث فهو "محور الاعتدال العربي". وكل هذه المحاور لها تصوراتها المختلفة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وأعطى الرنتاوي أمثلة على تصدع تلك المحاور في عدة ملفات عربية قبيل الانتخابات الأميركية الأخيرة، نوفمبر 2020، وفشل فكرة "الحسم العسكري"، كالحرب في اليمن واعتماد واشنطن مقاربة جديدة للصراع. فالصراع بين المحاور لم يكن في صالح الفلسطينيين، وإنما ارتد على الملفات الفلسطينية (كالمصالحة والحوار الداخلي)، وصارت هناك محاولات استقطاب للقوى الفلسطينية. لكن مجيء جو بايدن للرئاسة الأميركية قد أعاد لتلك المحاور ودولها التفكير في مقارباتٍ جديدة للعلاقات والملفات في المنطقة.

وبيّن الرنتاوي أن التصعيد العسكري الأخير بين حركة حماس والفصائل في قطاع غزة وبين إسرائيل، قد فتّح المجال والفرصة لدول عربية مجاورة، كمصر، لأن تلعب دوراً مهماً في متابعة التطورات ومسار التهديّة، وأن تستعيد دورها الإقليمي، بمواكبة أميركية لضرورة "تحجيم حركة حماس"، و"إنقاذ السلطة الفلسطينية"، لإحداث نوع من التوازن في الساحة الفلسطينية.

أما الدكتور أحمد سامح الخالدي، العضو المشارك في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد، فقد اختصّت مداخلته بمعالجة "التغيرات في الساحة الدولية عقب هبة أيار". وقد بيّن فيها تنامي الاهتمام بالقضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وخصوصاً داخل الأوساط الأوروبية والأمريكية، وأعطى أمثلة عينية على ذلك.

في المقابل، بيّن الخالدي أن استجابة الحكومات الغربية ومؤسساتها مع الحقوق الفلسطينية لم تواكب التغير الإيجابي الحاصل على المستوى الشعبي، ولم تتماهى، باستثناء بعض الدول كإيرلندا التي اتخذت موقفاً متقدماً

يؤيد المطالب الفلسطينية داخل الاتحاد الأوروبي. كما وأشار الخالدي إلى أن الرئيس بايدن لم يكشف حتى الآن عن رؤية إدارته للصراع، فالبرغم من "موت" صفقة القرن، وإعادة التأكيد على مقاربة "حل الدولتين"، إلا أن موقف الإدارة الأميركية الحالية يشوبه الغموض حيال موقفها من شرعية المستوطنات، القدس، والحدود المفترضة للدولة الفلسطينية. ورأى الخالدي أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، لن يُقدم على أية اقتراحٍ لحل الصراع، لغياب الشريك الإسرائيلي اللازم للتوصل إلى التسوية المنشودة، والمناورة الضيقة التي يمتلكها في حزبه الديمقراطي المنقسم على كيفية حل الصراع.

### الجلسة الثانية: التحديات الداخلية

في الجلسة الثانية، تناول الكاتب الصحفي الأستاذ أكرم عطاالله المشهد السياسي الفلسطيني في ضوء المتغيرات الحاصلة داخليا والمتمثلة بتنامي التأييد الشعبي الملحوظ لحركة حماس. أما على الصعيد الإسرائيلي، فكون الحكومة القادمة ستكون "هشة"، فإنها لن تستطيع أن تتقدم بالعمل السياسي مع الفلسطينيين. فمكونها اليميني يرفض مجرد فكرة التفاوض مع الفلسطينيين، وستتخذ الحكومة المقبلة سياسات أكثر تطرفاً من سابقتها لتنفيذ مزاعم تنتباهو لها بأنها "يسارية".

طرح عطاالله خيارين لمآلات المشهد؛ فإما أن يتم "تأهيل" حركة حماس ودمجها بالنظام السياسي الفلسطيني، مع وجود "عقبات" تتمثل في عدم اعترافها بالاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، ووصول رئيس "يميني متطرف" للحكومة في إسرائيل (نفتالي بينيت)، وبالتالي "قتل" "حل الدولتين". وإما استمرار الحركة على موقفها الرفض للاعتراف بإسرائيل، وستبقى غربياً تُصنّف بـ"الإرهابية"، وتعيد للذاكرة ما حصل مع منظمة التحرير في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وأكد الكاتب على أهمية الموقف الدولي المتغير في تأييد الفلسطينيين. لكن العقبات في هذا المضمار تتمحور حول صعوبة حركة حماس الاتصال مع واشنطن ودول أوروبا، وأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع التحرك كونه حماس "لن تعطيهما ما حققته في المواجهة الأخيرة". وأشار بأن الدول الأوروبية "جديّة" أكثر مما مضى في التوصل لحل الصراع، في ظل الضغوطات الشعبية والاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في عواصمها.

أما الأستاذة إيناس عبد الرازق، مديرة جهود الدفاع والمناصرة في الهيئة الفلسطينية للدبلوماسية العامة، فقدت مداخلة عن "تحديات الدبلوماسية في المواجهة مع الاحتلال"، تحدثت فيها عن جملة من التحديات والصعوبات

التي تواجه الدبلوماسية الرسمية والشعبية. وانطلقت بأن الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم لم تعد ترتبط بعلاقة بالجانب الرسمي للدول والحكومات، في ظل تنامي أدوار جديدة للشباب الفلسطيني والناشطين في هذا المجال والمجتمع المدني. فلم تتجح الدبلوماسية الرسمية في التأثير على الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وتغيير الصورة النمطية بالنظر إلى النضال الفلسطيني على أنه "إرهاب"، والذي يؤثر في الانطباع السياسي للدول إزاء الفلسطيني، وسُبل "حل" الصراع.

وبينت الأستاذة عبد الرزاق أن من أهم المعوقات التي تعترض الدور الدبلوماسي الرسمي هو تآكل النظام السياسي الفلسطيني، والذي يُحجم من الفعالية الدبلوماسية؛ لضبابية المشروع الوطني من جهة، ومحدودية أدوار السلطة الفلسطينية، كالسيادة الوطنية، من جهةٍ أخرى، وهشاشة دور منظمة التحرير الفلسطينية التي "فقدت" ثقة الشتات الفلسطيني ومعظم مكونات الشعب الفلسطيني بتعريفها كـ "ممثل شرعي ووحيد".

وفي المقابل، أدت حركات دبلوماسية شعبية، مثل الـ "BDS"، أدواراً مهمة في هذا المضمار مبنية على خطاب الحرية والحقوق. وخُصت إلى أن الجيل الجديد يؤثر بشكلٍ فعّال على الخطاب السياسي أفضل من المؤسسات الرسمية، ولا يتبنى هذا الجيل مقترحاتٍ سياسية كحل الدولتين أو بناء الدولة، وإنما يركّز على الحقوق والحرية في الخطاب والهدف.

وفي مداخلته حول التحدي الاقتصادي تطرق الأستاذ رجا الخالدي، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، إلى أن المكونات الاقتصادية الفلسطينية تعتمد كلياً على المركز الإسرائيلي، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، كَوْن هذا الاقتصاد (الإسرائيلي) هو المهيمن على الأسواق الفلسطينية، والتي تدور في فلكه. وعبر الخالدي عن العلاقة الاقتصادية بين الجانبين بـ "متلازمة التبعية بين المركز والمحيط"، وذلك من خلال جهد استعماريٍ - استيطاني منظم لتفتيت الاقتصاد الفلسطيني وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي المهيمن. وقد عرّف الاقتصاد الفلسطيني بـ "ذلك الاقتصاد المشردم تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي تخضع 30% من أراضيها للحكم العسكري الإسرائيلي المباشر". وبين بأن "الاقتصاد الغزاوي" قد مزقته الآلة العسكرية الإسرائيلية عبر شن عدة حروب على القطاع، ومحاصرته وعزله اقتصادياً.

منذ عام 1967 والقانون الإسرائيلي يُشكّل القوة الاقتصادية والتجارية والمالية المهيمنة في كافة أراضي فلسطين التاريخية. حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية ظلت محدودة السلطة والاستقلالية والسيادة، ولا تتعدى وظائفها المجالين الإداري والمدني. وذكر الخالدي بأن الإنتاج الفلسطيني قبل نكبة 1948 كان يُشكل 40% من الإنتاج

الكلي في الأراضي الانتدابية. أما اليوم فبات الإنتاج العربي لا يتعدى الـ12% فقط. ويُشكل التبادل التجاري، حالياً، بين الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر" ما مجموعه مليار دولار أميركي سنوياً. وبين الخالدي أن الهبة الأخيرة، بما تضمنته من طاقة كامنة، أعادت رسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وفتحت الأفاق لضرورة إعادة التفكير في مجمل الثقل العربي في توازن القوى الاقتصادية مقابل الاقتصاد الإسرائيلي.

### الجلسة الثالثة: الخيارات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع

قدم الدكتور نديم روحانا، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تافتس في الولايات المتحدة، مداخلة بعنوان "أثر هبة القدس على الفكر السياسي الفلسطيني ومستقبل الصراع"، واستهلها بأن الهبة قد زودتنا بمؤشرات أولية لمشروع تحرري يعتمد فكراً سياسياً افتقدته الساحة الفلسطينية منذ زمن. وأعطاهها ميزات ذات دلالات مستقبلية، بوصفها قوة كامنة أنتجت لتجديد الفكر السياسي الفلسطيني. أولها، تجاوب الكل الفلسطيني في مختلف أنحاء تواجهه مع الهبة الأخيرة، ومع المقاومة العسكرية، دون أن يعني أن الشعب الفلسطيني قد استعاد وحدته، لكنها مهدت لبناء مقومات في الفكر السياسي لمستقبل الصراع. ثانياً، الإحساس الفلسطيني في مختلف أماكن التواجد بأن الصهيونية قد سلبت البلاد وحاولت طمس وعي الجيل الجديد حول وطنه واستبداله بـ "الوطن اليهودي". فقد أعادت هذه الهبة استنكار الفلسطيني بأوجاعه في التهجير عام 48، وحينه للعودة لفلسطين من النهر إلى البحر. وثالثاً، هذه الهبة هي الأولى منذ عام 48 التي تصهر المكونات الفلسطينية للحظة هوياتية مكونة. ورابعاً، تبلور خطاب ومصطلحات جديدين ينادي بهما الجيل الجديد في صراعه مع الاحتلال، لا تتعلقان بمفردات تقليدية كحل الدولتين أو الدولة الواحدة، وإنما صار يُطالب بحق العودة، وحقه كأصلاقي في الأرض، وإنهاء الاستعمار الاستيطاني. وخامساً، تنامي التضامن العالمي الواسع مع الفلسطينيين، كؤن القضية الفلسطينية تُشكل قضية عدالة.

أما التحديات التي تواجه الفكر السياسي الفلسطيني فهي تتمثل بضرورة استبدال الرؤية للصراع من صراع "دولتي" إلى صراع مع الكولونيالية الصهيونية. ف"حل الدولتين"، أصرّ بالمشروع الوطني وأعطى إسرائيل "غطاء" لاستمرار احتلالها. وهو ما تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية في مستقبل السلطة الفلسطينية في "تأثيرها" على نزع الكولونيالية.

قام المؤرخ والباحث الدكتور ماهر الشريف، رئيس وحدة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في مداخلة "لماذا وصل مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة إلى طريق مسدود؟"، بقراءة المشهد الفلسطيني من زاوية "إعادة المشروع الوطني إلى مساره الأول: الصراع مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني". وبين الشريف أن مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لا يزال قائماً، وإن كان بحاجة ماسة لمعالجة مكامن الضعف التي تعاني منها الحركة الوطنية الفلسطينية حالياً.

وطرح الشريف تحدياً يجب أن تتبناه الحركة الوطنية في السعي من أجل تعديل ميزان القوى، ويتمثل باعتماد استراتيجية كفاحية جديدة تقوم على اعتبار أن الدولة الفلسطينية على حدود عام 67 هي كيان خاضع للاستعمار. وبالتالي، يتوجب على السلطة الوطنية التخلي عن اتفاقيات أوسلو، والنظر إلى الصراع ليس بمنظور صراع حركتين قوميتين تتفاوضان على أراضي متنازع عليها، ويتوجب عليها تقديم تنازلات من أجل تسوية الصراع. فالصراع هو بين الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وبين استعمار استيطاني صهيوني. ويتطلب ذلك إدراك فشل الرهان على مسار أوسلو ومنطقتها، وإعادة النظر في دور السلطة الفلسطينية ووظائفها. وخُص إلى أن الشعب الفلسطيني يمتلك أرصدة تمكنه من مواجهة الاحتلال تتمثل في بقاء نصفه الديمغرافي في الأراضي المحتلة (48 و67)، ما حال دون نجاح الحركة الصهيونية في استئصاله عن وطنه فلسطين. أما الرصيد الاستراتيجي الذي يملكه الفلسطينيون فيتمثل، وفقاً للشريف، بتمسكهم، في مختلف مواقع تواجدهم، بهويتهم الوطنية بصورة لا مثيل لها منذ وقوع النكبة. وبين الشريف أن الجيل الفلسطيني الجديد، وما يقوم به المتقفون الفلسطينيون في هذا المجال، سيكون له بالغ الأثر في تعديل كفة ميزان القوى مع إسرائيل، وخط منهج نضالي فلسطيني متجدد حالياً وفي المستقبل.

أما المداخلة الثالثة فكانت للدكتور خالد الحروب، أستاذ سياسات الشرق الأوسط في جامعة نورث وسترن في قطر، والتي استهلها بالدعوة إلى ضرورة إعادة تعريف الصراع إلى نصابها الصحيح والحقيقي؛ وهي صراع مع الكولونيالية الاستيطانية، وليس صراعاً بين طرفين متكافئين، يُراد للعالم تصويره بالوهم، ويندرج ضمن أصول "علم الصراعات" الذي يُلزم تقديم تنازلات للوصول إلى "الحل"؟ "الحل هنا هو إنهاء الاستعمار، وليس في السير بالمسار الذي رسمته إسرائيل معتمدة فيه على مراكمة نجاحاتها، والانتقال من موقف إلى موقف، ومن ثم التفاوض.

بين الحروب أن هبة القدس أظهرت الطاقات الكامنة والمختزنة من الجيل الجديد، ونفضت مفردات اليأس والركود في المجتمع الفلسطيني (في الداخل والشتات). كما إنها عزت "الاستقرار" الإسرائيلي الموهوم والمزعوم، وبيّنت للعالم أوجه العنصرية الإسرائيلية. وكسرت الاحتكارين: المقاوم والمساوم اللذين يصعبان على الشعب الفلسطيني ممارستهما، بشكلٍ فردي، منذ العام 1993، في وجه الاحتلال. وأخيراً، أظهرت الهبة الأخيرة، بأن الجدل حول مسار الصراع قد تفتت، وأن التجربة في المواجهة قد سمت، باعتبارها المحدد الرئيس لآلية المواجهة، وليس الاشتباك بجدالٍ لا يعالج الوضع الراهن.

وقام الحروب بعمل مقارنة تشابه بين المرحلة الانتدابية (1918 - 1948)، وبين مرحلة "أوسلو" والتي تتشابه في كثيرٍ من المعطيات؛ كفكرة السيادة، ودور النخب في حينه للاتصال مع بريطانيا، وتهميش المقاومة. ويسمى الحروب بـ"أوسلو الانتدابية". واستنتج بأن ظروف المرحلة الانتدابية والمرحلة الراهنة، تتقاطعان في المعطيات.

المدخلة الرابعة في إطار هذه الجلسة كانت للدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، واستهلها بالقول إن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تزويجاً من إدارة ترامب وحكومة نتياهو لـ "الاستقرار" في المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني، و"اندثار" القضية الفلسطينية. لكنّ هبة القدس قد أعادت للقضية روحها المعهودة في الانبعاث من جديد، وتجلي وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

واستنكر عدم سحب دول عربية (تعترف بإسرائيل) سفرائها من دولة الاحتلال خلال هبة القدس، ولم تقم السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني أو بسحب اعترافها بإسرائيل. وبيّن أنه بالرغم من التعاطف الدولي فإن النظرة الرسمية للولايات المتحدة ودول أوروبية لم تتغير إزاء القضية الفلسطينية، كما أن مجلس الأمن الدولي قد عجز عن إصدار قرارٍ دولي يدين تصرفات إسرائيل؟

تمر القيادة الفلسطينية حالياً في أزمة "قيادية" في مسارها. وورقة المقاومة العسكرية يعترتها تساؤل رئيس حول إمكانية "حسمها" للصراع مع إسرائيل؟ كما إن حوار القاهرة المزمع انعقاده بين الفصائل الفلسطينية "يجب" أن يكون مغايراً لما هو معهود، كوّن المشهد الآن مليء بالمستجدات.

يرى أبراش بأن الإجابة عن سؤال ما العمل تكمن في ضرورة الوحدة الوطنية، والسعي لدمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لإنهاء الانقسام، ومخاطبة المجتمع الدولي بـ"أنا شعب



تحت الاحتلال، ومن حقنا المقاومة، لإحلال السلام". واختتم مداخلته بطرح أسئلة على إسرائيل أن تُجيب عليها: ما هي إسرائيل؟ وأين حدودها؟ وما حدود الدولة الفلسطينية؟

#### الجلسة الرابعة: الطاولة المستديرة: ما العمل؟

اختتمت أعمال اليوم الرابع من المؤتمر بجلسة سلطت الضوء على محاولة الإجابة عن سؤال ما العمل؟ بدأ الأستاذ نبيل عمرو، الكاتب والسياسي الفلسطيني المخضرم، بالقول إن المزاعم التي تحدثت عن "موت" القضية الفلسطينية قد تلاشت. وبالرغم من أهمية الأحداث الأخيرة إلا إن الملف الفلسطيني لم يوضع ضمن أجندات الدول العظمى بعد؟ وتطرق بإسهاب في الحديث عن إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني وضعفه الكبير، في ظل الصعود الشعبي للجماهير الفلسطينية. فمقر القيادة الفلسطينية كان في منأى عن التفاعل مع الهبة الأخيرة. وزد على ذلك، الصعوبات الواسعة في الحديث عن إنهاءٍ للانقسام وتداعياته. وأسهب عمرو في تحليل الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني حالياً.

واختتم مداخلته بالتطرق لملف الانتخابات الذي اعتبره فرصة سانحة لتصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني، داعياً إلى ضرورة تحويل إجراءاتها إلى مواجهة اشتباكية ضرورية مع سلطات الاحتلال.

أما الدكتور محسن صالح، مدير مركز الزيتونة للدراسات في بيروت، فتركزت مداخلته على تبيان أن تركيب الوضع الفلسطيني وتطويعه بعد أوسلو 1993 قد تناسب مع الاحتلال ولم يتناسب مع مشروع التحرير. وأن التجربة أفضت إلى أن القيادة الفلسطينية (ويخص بالذكر قيادة السلطة) منذ 30 عاماً وحتى هذه اللحظة هي غير جادة في المضي في أية عملية إصلاحية للبيت الفلسطيني.

وطرح محسن ضرورة إعادة تعريف المرحلة الراهنة، والتي، برأيه، هي: "مرحلة شعب فلسطيني يزرع تحت الاحتلال، ويناضل بمرحلة تحرر وطني. فلا دولة قبل التحرير، ولا صناعة لقرارٍ وطني تحت الاحتلال، حيث إن مدخلات ومخرجات العملية السياسية تُشرف عليها دولة إسرائيل، والتي لن تساعد الشعب الفلسطيني، كونه في اشتباكٍ معها، في صراعٍ على الأرض والإنسان والهوية والمستقبل أيضاً".

وقدم محسن حلولاً في محاولة الإجابة عن سؤال ما العمل؟ تتمثل في ضرورة إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني بما يتناسب مع مشروع التحرير، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ضمن

بُنية مؤسساتية فعّالة، بأبعادها العربية والإسلامية والإنسانية (الدولية)، وتغيير بيئة البنية السياسية الفلسطينية، بقرارٍ وطني سليم، في التشريع والتنفيذ، إضافةً لتغيير صانع القرار ومركزه وآلياته وبُناه المؤسسية والمنتفذة فيه. واختتم مداخلته بسنة اقتراحات للإجابة عن سؤال ما العمل، تتمثل في: ضرورة وجود قيادة انتقالية فلسطينية، وإصلاح لمنظمة التحرير، وتشكيل حالة اصطاف وطني، وتفعيل الأطر والجاليات وإصلاحها، والاتفاق على برنامج وطني، واستغلال الكفاءات الفلسطينية.

كانت المداخلة الثالثة للدكتور مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، وبدأها بالقول إن الهبة الأخيرة قد شكّلت نقلة نوعية في المواجهة مع الاحتلال، وكشفت عن عمق الإرادة الفلسطينية بشكلٍ "صادم" للإسرائيليين، واستعادت المدّ الفلسطيني القومي الموحد لكل الفلسطيني. وعلى الرغم من السياسات الإسرائيلية المجحفة بالفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم تحت السيطرة الإسرائيلية، فقد فرضت الهبة الأخيرة على إسرائيل ضرورة إعادة حساباتها وسياساتها.

اقترح أبو سعدة أن يكون الحوار الوطني والجامع الوسيلة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأن تكون الانتخابات الفلسطينية المدخل الرئيس لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني: المجلس التشريعي، السلطة الوطنية، منظمة التحرير، والمجلس الوطني. وخُصص إلى ضرورة الضغط على جميع المكونات السياسية الفلسطينية للاتجاه نحو ترتيب وإعادة إحياء النظام السياسي الفلسطيني.

كانت المداخلة الرابعة والأخيرة في إطار الجلسة والمؤتمر، للدكتور علي الجرباوي، أستاذ الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، واتخذ عبرها منحى غير تقليدي في الطرح والتحليل في الملف الفلسطيني، واستهلها بأن "عقلية" النخب ورجال السياسة تدور رحاها في التموضع حول الصراع بأحقية التمثيل وإقصاء الآخر، وهو السبب الذي يذوّب ويضع ما أنجزته المراحل في المواجهة مع إسرائيل، وذلك بتحويلها إلى صراعٍ داخلي، ما يُقرأ بشكلٍ خاطئٍ دولياً، فيفقد الفلسطينيون ما استطاعوا تحقيقه من تضامن عالمي، يعيدهم للدائرة الأولى، وهكذا دوليك.

وأشار الجرباوي إلى أن "حل الدولتين" أو "حل الدولة الواحدة" لا يعالجان تصوّرات المرحلة الراهنة، كوّن إسرائيل أجهضت هكذا خياران، مع الإشارة إلى أن "الخيار السياسي" و"الخيار المقاوم"، لن يتمكننا، منفردين، من إنجاز المهمة، فكلّهما يجب أن يكمل بعضهما البعض، لأن الاختلال الكبير في موازين القوى مع الإسرائيليين، يُقلل من أهمية أي خيار منفرد في مواجهتها.

وتطرق الجرباوي إلى أن ملف التسوية لم يعد متاحاً في ظل تقويض إسرائيلي له، بشكلٍ يومي. أما المجتمع الدولي فهو لا يُبدي الرغبة أو القدرة للتوصل إلى حل الصراع، ويكتفي فقط في "إدارته" وتخفيف حدته. ورأى الجرباوي بأن العقبة الرئيسية في إنهاء الانقسام تكمن في جذرها بالفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما يستغله الاحتلال في تفكيك الوضع بين غزة والضفة والقدس الشرقية، مع الإشارة إلى أن الأخيرتين هما لب الصراع مع إسرائيل ومحوره راهناً ومستقبلاً.

يضع الجرباوي تصوراتهِ حول الإجابة عن سؤال "ما العمل؟" بضرورة التغيير في الطرح بكيفية إنهاء الانقسام. فهذا الصراع يحتاج لوقت وجهد ومراكمة، تستند على توليفة متكاملة تُجمع مختلف القوى والرؤى الفلسطينية في صمود ومقاومة طويلة المدى، تتطلب المراكمة عبر عقود من الزمن.

وخلص إلى القول بأن على كل طرف فلسطيني القيام بواجبه، وبما يقدر عليه، بتناغم وتفاهم داخلي ضروري لإنجاح تحقيق الإنجاز. فمسار السياسة مفروض، ومسار المقاومة واجب، ووجب الجمع بينهما، دون إلغاء لأي منهما.

شهدت الجلسات الأربع نقاشاً حيويًا بناءً على مجموعة تساؤلات طرحها الجمهور المشاهد، والطلبة المستمعين، تعلقت معظمها بكيفية معالجة الوضع الراهن وتحديد الخيارات الفلسطينية المستقبلية. وقام المتحدثون بالإجابة عليها والنقاش فيها. ولا تزال الجلسات المتوفرة على موقع "الفيسبوك" تستقطب المشاهدات حتى الآن.

رابط الجلسات: <https://us02web.zoom.us/j/84848851736>